Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

"التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات التمويلية الإسلامية"

(دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري فرع الرشيد طرابلس).

أيمن فرج الجبو. **طارق سالم شماكة** **محمد امحمد حدود**

الإيميل/aljboaymen949@gmail.com. **الإيميل/tarak24@tcst.cdu.ly** **Mohmd24@tcst.edu.ly**

كلية طرابلس للعلوم والتقنية

تاريخ الاستلام:2025/11/1 –تاريخ المراجعة: 2025/11/15– تاريخ القبول: 2025/11/25– تاريخ للنشر: 6/12/ 2025

ملخص البحث

تم في هذا البحث تناول موضوع مهم في مجال التمويل والمصارف، وهو دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات التمويلية الإسلامية، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مصرف الصحاري – فرع الرشيد.

كما تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل ما مدى اعتماد المصارف الإسلامية في ليبيا على التحليل المالي عند إتخاذ القرارات التمويلية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل صيغت فرضيتان الأولى تفترض الإستخدام الفعّال للتحليل المالي في القرارات التمويلية، بينما الثانية تفترض عدم استخدامه بشكل فعّال. وتوزع البحث على ثلاثة فصول رئيسية، الفصل الأول تناول الإطار العام للبحث، حيث عُرضت المقدمة الدراسة وأهدافها وفرضياتها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها.

الفصل الثاني استعرض الإطار النظري للدراسة ، حيث تضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول عن مفهومه وأهمية وأدوات التحليل المالي، والمبحث الثاني عن المصارف الإسلامية وخصائصها وأهدافها، والمبحث الثالث عن دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية الإسلامية وصيغ التمويل الشرعي.

الفصل الثالث شكل الإطار العملي للدراسة ، حيث تم تقديم نبذة عن مصرف الصحاري – فرع الرشيد، ثم عرض خطوات الدراسة الميدانية، وتحليل الاستبيان الموزع على عينة قوامها 30 موظفًا، واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية.

ومن خلال نتائج الاستبيان وبالاعتماد على التحليل الاحصائي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التحليل المالي يُعد أداة جوهرية في تحسين القرارات التمويلية وتقليل احتمالات التعثر، غير أن مستوى الاعتماد عليه يختلف بإختلاف الخبرة والآليات التنظيمية داخل المصارف.

مقدمــة

يعد التحليل المالي من الأدوات الجوهرية التي تستند اليها المصارف الإسلامية في اتخاذ قراراتها التمويلية نظرا لما يوفره من بيانات دقيقة ومؤشرات كمية تساعد في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتقليل مخاطر التمويل.

فالمصارف الإسلامية على خلاف البنوك التقليدية لا تعتمد على سعر الفائدة وانما على صيغ تمويلية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة او البيع والمرابحة والاجارة مما يجعل قراراتها التمويلية أكثر ارتباطا بقدرتها على تحليل الوضع المالي للعميل ومدى ملاءته.

وتبرز أهمية العلاقة بين التحليل المالي والقرارات التمويلية الإسلامية في كون الأول يستخدم لتقييم السيولة والربحية وهيكل راس المال والقدرة على السداد وهي عناصر أساسية لاتخاذ قرار منح التمويل او رفضه.

كما يساهم التحليل المالي في تحديد حجم التمويل المناسب ونوعية الصيغة التمويلية الأنسب (مرابحة / مضاربة/ مشاركة...) بما ينسجم مع امكانياتها العميل وظروف السوق.

كما ان هناك الحاجة الماسّة لتطوير سياسات التمويل بما يتماشى مع المعايير المصرفية الحديثة، وتقوية أدوات التقييم الداخلي، خاصة في ظل محدودية الموارد المالية وارتفاع نسب التمويلات المتعثرة في البيئة المصرفية الليبية. كما أن لهذا البحث أهمية خاصة بالنسبة للمهنيين والباحثين والطلاب، لما يقدمه من معلومات تحليلية وتوصيات قد تُساهم في دعم كفاءة القرار التمويلي في القطاع المصرفي.

وفي السياق الليبي تزداد هذه العلاقة أهمية مع ما تواجهه المصارف الإسلامية من تحديات اقتصادية وتقلبات في السوق وارتفاع معدلات المخاطر، الامر الذي يجعل الاعتماد على التحليل المالي ضرورة لضمان قرارات تمويلية رشيدة تدعم استقرار النظام المصرفي وتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية.

كما نلاحظ أن كثيرًا من المصارف تُركّز عند منح التمويل على الجوانب الشكلية مثل وجود ضمانات عينية أو علاقات شخصية، دون القيام بتحليل مالي دقيق لبيانات العميل. الأمر الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى منح تمويل لجهات غير مؤهلة ماليًا، مما ينتج عنه تعثّر في السداد، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المتعثرة داخل المصارف.

كما أن بعض الموظفين في إدارات الائتمان يفتقرون للخبرة الكافية في قراءة وتحليل المؤشرات المالية المهمة مثل معدل السيولة، ومعدل الربحية، ونسبة الدين إلى رأس المال، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات ائتمانية قد تكون محفوفة بالمخاطر.

مخطط الدراسة

المشكلة: من هنا، تنبع مشكلة هذه الدراسة من الحاجة إلى تقييم واقع استخدام التحليل المالي في المصارف التجارية الإسلامية الليبية، ومعرفة مدى تأثيره في القرارات التمويلية. كما يسعى البحث إلى معرفة ما إذا كان هذا التحليل يستخدم كأداة فعالة في تقييم العملاء أم يعمل كإجراء شكلي فقط.

هذه الفجوة بين النظرية والتطبيق هي ما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء ، للإجابة عن السؤال المحوري،

ما دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية الإسلامية؟

الأهداف ا: تهدف اليه هذه الدراسة إلى التعرّف على دور استخدام تحليل القوائم المالية في قرار منح التمويل، من خلال التحقق من مدى اعتماد المصارف التجارية الإسلامية على تحليل القوائم المالية عند اتخاذ قرار التمويل، وأهم المعوقات التي

تحدّ من استخدامه، كما ان أهداف التحليل المالي تختلف بإختلاف المحل من حيث كونه دائن أو مدين، بمعنى أخر كونه مستثمر أو متخذ قرار بتمويل الإستثمار، لذلك يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الإسلامية في ليبيا على التحليل المالي كأداة من أدوات إتخاذ قرار التمويل.

توضيح كيفية اعتماد المصارف الإسلامية على المؤشرات المالية (السيولة / الربحية/ المديونية) في تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء.

ابراز مساهمة التحليل في تقليل مخاطر التمويل واختيار الصيغة الإسلامية الأنسب للعميل.

الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في تحسين جودة القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية.

الفرضية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية للتحليل المالي في تحسين جودة القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية.

الفرضية الفرعية: هناك علاقة بين استخدام النسب المالية (السيولة – الربحية – المديونية) ونسب كفاءة اتخاذ القرارات التمويلية.

الأهمية :تكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد مدى قدرة الزبون على توليد التدفقات النقدية اللازمة لسداد التمويل، بالإضافة إلى تحديد الخسائر المتوقعة في حالة توقف الزبون عن الدفع، لذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور التحليل المالي في صنع قرار منح التمويلات من قبل المصارف التجارية الإسلامية الليبية، كما تعتبر التمويلات المصرفية المصدر الأساسي للإرادات وبالتالي فإن إستخدام التحليل المالي قد يساهم في تفادي أو الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة إهمال إستخدام التحليل المالي في إتخاذ القرارات.

المنهجية:

المنهج المستخدم في الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يقوم على وصف موضوع الدراسة (وهي التحليل المالي وقرارات التمويل) وتحليل البيانات ذات العلاقة بهدف الوصول إلى استنتاجات منطقية تفسر العلاقة بين المتغيرات.

أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من العينة المستهدفة، وقد تم تصميمه ليتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بإستخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات الإقراض، كما تم الاعتماد على بعض المقابلات الشخصية الرسمية لدعم البيانات.

مصادر البيانات:

بيانات أولية: تم جمعها من خلال توزيع الاستبيانات والمقابلات المباشرة.

بيانات ثانوية: تمثلت في الكتب، والدراسات السابقة، بالإضافة إلى رسائل الماجستير ذات العلاقة والمواقع الإلكترونية المتخصصة في مجاليّ التحليل المالي والتمويل المصرفي، وبعض المجلاّت.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية:

ركزت الدراسة على موضوع آثر التحليل المالي على قرارات التمويل، من خلال دراسة العلاقة بين أدوات التحليل المالي (مثل النسب المالية، القوائم المالية، المؤشرات المالية) ومدى تأثيرها في اتخاذ قرار منح التمويلات في المصارف التجارية الإسلامية.

الحدود المكانية: تم اعداد هذه الدراسة في مصرف الصحاري فرع الرشيد – ليبيا

مصطلحات الدراسة:

التحليل المالي: التحليل المالي هو عملية منهجية تقوم على دراسة وفحص البيانات والقوائم المالية للمؤسسات والشركات بهدف تفسير وفهم الوضع المالي والاقتصادي لها.

لمصارف التجارية الإسلامية: المصارف التجارية الإسلامية هي مؤسسات مالية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقدم خدمات تمويلية ومصرفية متنوعة تهدف إلى تحقيق الربح المشروع دون مخالفة الضوابط الشرعية، مثل تحريم الربا والمعاملات المحرمة.

الدراسات السابقة:

دراسة من الباحث فضل الله أحم المنا بعنوان "دور التحليل المالي في تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية – دراسة حالة بنك تنمية الصادرات". وهي دراسة تحليلية ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا) تمت في عام 2003.

تهدف الدراسة إلى بيان آثر التحليل المالي في مساعدة الإدارة على تقويم كفاءة أداء المصارف السودانية وتوفير المعلومات المحاسبية التي تساعد في التنبؤ بالمراكز المالية للمنشآت المصرفية، مع التركيز على تحويل البيانات المالية إلى مؤشرات قابلة للتحويل.

توصي الدراسة على ضرورة إعتماد التحليل المالي كمرحلة سابقة وأساسية لإتخاذ أي قرار مالي أو استثماري داخل المصارف، لما يوفره من مؤشرات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.

دراسة من الباحثة زينب محمد منيزل المنيزل بعنوان "العوامل المؤثرة في منح التمويل في البنوك الإسلامية العاملة في الأردن". اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستهدفت مديري أقسام الائتمان بالبنوك الإسلامية الأردنية، تمت في عام 2016

تهدف الدراسة الى تحديد المعايير الأساسية التي تؤثر في قرار منح التمويل الإسلامي.

توصي الدراسة بضرورة تعزيز الاهتمام بتقييم شخصية العميل وقدرته المالية، وعدم الاكتفاء بالعوامل التقليدية مثل الضمانات أو رأس المال فقط، لضمان فاعلية قرارات التمويل الإسلامي.

دراسة من الباحث فادي سيف بعنوان "مدى كفاءة المصارف الإسلامية في ضبط عملية منح الائتمان المصرفي – دراسة حالة بنك سوريا الدولي الإسلامي". اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كما استهدفت مدراء وموظفي الائتمان في المصرف، تمت في عام 2016

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتماني، واقترحت الدمج بين عدة نماذج قياس الجدارة الائتمانية.

توصي الدراسة برفع درجة الاهتمام بالعوامل غير المالية، خاصة شخصية العميل وكفاءة الإدارة والغرض من التمويل، لما لها من دور كبير في تحديد كفاءة القرار الائتماني.

تحليل وعرض البيانات

المبحث الأول: التحليل المالي

مقدمة: ويعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة. ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميها ودائنيها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن الشركة ومدى سلامة مركزها المالي. (فهمي مصطفى الشيخ، 2008، ص6)
مفهوم التحليل المالي:يرتبط التحليل المالي ارتباطًا وثيقًا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة.

أهمية التحليل المالي:

1. يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشأت المختلفة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعّال.
2. تستخدمه الجهات المسئولة في المصارف عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بإلتزاماتهم المترتبة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم.
3. يتناول التحليل المالي مخرَجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، بالتالي يعد مُتخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لإتخاذ القرارات الرشيدة.

مقومات التحليل المالي:

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات والمبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، ولعل أبرز هذه المقومات هي:

1. التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي.
2. تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
3. تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت.

أهمية تحليل سلسة القيمة في المحاسبة الإدارية الاستراتيجية

- يساعد في تحديد مصادر التكاليف الزائدة وتحليل إمكانية تحسينها.
- يمكن الإدارة من تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من خلال تحسين العمليات او تقديم قيمة مضافة للعميل.
- يستخدم لتحسين التنسيق بين الأنشطة المختلفة داخل المؤسسة.

أهمية استخدام تحليل القوي التنافسية الخمسة في المحاسبة الإدارية الاستراتيجية:

- يساعد في فهم البيئة التنافسية الخارجية التي تؤثر على قرارات التسعير، والإنتاج، والتوزيع.
- يدعم المحاسب الإداري في تقديم معلومات استراتيجية للإدارة العليا لتقييم جدوى المشاريع.
- يُستخدم لتقدير تكاليف التكيف الاستراتيجي مع تغيرات السوق.

القوائم المالية الأساسية في التحليل المالي:

أولاً: قائمة الدخل:

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات.

أهمية قائمة الدخل:

أحد الأهداف الرئيسية للمحاسبة هو قياس الدخل الصافي الذي يحققه المشروع خلال فترة زمنية معينة، لذلك توضيح الدخل ضروري في المجالات التالية:

1. تمكّن المالكين من التعرف على نتائج إستثماراتهم.
2. تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم.

عناصر قائمة الدخل:

- المبيعات أو الإيرادات:وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الاقتصادية الأساسية.
- تكلفة المبيعات:يتكون هذا البند من التكلفة المرتبطة بالوحدات المباعة، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية، إذ أن المتاجرة لا تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع.
- مجمل الربح: وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها.

ثانيًا: الميزانية العمومية:هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد، وتُقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين:

- الجانب الأيمن ويمثل الموجودات، وهي عبارة عن الأصول التي تمتلكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل.
- الجانب الأيسر ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي إستخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة.

ثالثًا: قائمة التدفقات النقدية:

قائمة التدفقات النقدية هي بيان مالي يوضح عمليات التدفق النقدي التي دخلت إلى الشركة والتي خرجت منها. نتيجة العمليات والأنشطة الاقتصادية والتشغيلية والتمويلية والاستثمارات التي قامت بها المؤسسة خلال فترة

أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي إلى تحقيق مجموعة من الغايات منها:

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقراض.

أنواع التحليل المالي:هناك عدة أنواع من التحليل المالي ناتجة عن طريقة التبويب التي يستخدمها المحلل أو الأسس التي يعتمدها في التحليل، ومن هذه الأنواع ما يلي:

1. حسب الجهة القائمة بالتحليل:

- تحليل داخلي: وهو التحليل الذي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليلها.
- تحليل خارجي: هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه جهات من خارج المؤسسة كالمصارف والغرف التجارية والصناعية، وفي أيامنا هذه المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.

2. حسب الزمن:

- التحليل الرأسي: يتم في هذا النوع من التحليل نسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدينين إلى الأصول المتداولة
- محددات التحليل المالي بالنسب:

1. تركيز اهتمام المحلّل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالمقرض قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين يركز المستثمر على الربحية.
2. اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحدّ من قدرة المحلّل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
3. عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.
4. تجميل الميزانيات بشكل يصعب على المحلّل التعرف على مدى استعماله مثل توقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعمالها لغرضه المحدّد بعد ذلك، أي بعد ان يكون قد ظهر

المبحث الثاني: المصارف التجارية الإسلامية

مقدمة: تعمل هذه المصارف وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والصفة المميزة لهذه المصارف هو عدم إعتمادها على الفائدة كأساس في تجميع المدخرات من العملاء ومنح القروض والتسهيلات المصرفية، كما تعتمد هذه المصارف على مبدأ المشاركة في الأرباح، أي المشاركة في الربح والخسارة، وهي لا تتعامل بالفوائد المحددة مسبقًا لأنها نوع من أنواع الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية. (هاشم عبد الرحيم السيد، 2008، ص48).

أهداف المصارف التجارية الإسلامية:

ان الهدف الأساسي للمصارف هو الربح وبما انه أمر بديهيًا لأي نشاط نقدي أو تجاري، فإن هناك مجموعة من الأهداف تسعى المصارف الإسلامية عمومًا إلى تحقيقها نجمعها فيما يلي:

1. التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب الإسلامية في إطار المعايير الشرعية.

2. نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي بإعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب الإسلامية.

دور التحليل المالي في القرارات التمويلية الإسلامية

مقدمة: إن أول ما يتبادر إلى ذهن من يسمع مصطلح مؤسسات التمويل الإسلامي هو المصارف الإسلامية، ومع أن ذلك له مبرراته خاصة، وأن المصارف الإسلامية هي أكثر المؤسسات المتوافقة مع الشريعة انتشاراً وأوضحها للعيان.

مفهوم التمويل الإسلامي:

إن التمويل الإسلامي له معنيان (المعنى الواسع والمعنى الضيق)، التمويل الإسلامي بمعناه الواسع هو تقديم ثروة عينية أو نقدية سواء ان كان قصد الممول الاسترباح أو التبرع، مع الإلتزام بالضوابط الشرعية التي تحكم المعاملات المالية، ويمكن تعريفه أيضًا على انه إعطاء المال (بمفهومه الشرعي) عن طريق عقود التمويل الإسلامي.

أنواع التمويل الإسلامي:

أولًا: أقسام التمويل من حيث الملكية:

وينقسم على نوعين، هما:

1. التمويل من ملاك الشركة أنفسهم: يتم ذلك من خلال توزيع ملاك الشركة للأرباح، أو من خلال زيادة رأس المال وغيره.
2. التمويل من غير ملاك الشركة.

ثانيًا: أقسام التمويل من حيث معيار الحصول عليه

يقسم التمويل من حيث المصدر إلى نوعين، تمويل داخلي وتمويل خارجي.

1. تمويل داخلي: هو التمويل الذي يكون مصدره من المنشأة نفسها، كبيع بعض أصولها أو تأجيرها، أو من مالكيها كحجز الأرباح.

ثالثًا: أقسام التمويل من حيث الإشراف والتوجيه

رابعًا: أقسام التمويل من حيث المدة

1. تمويل طويل الأجل: ومدته تزيد عن الخمس أو سبع سنوات، وليس له حد أقصى إذ يمكن أن يصل إلى 20 سنة أو أكثر.

شروط وأحكام التمويل الإسلامي:

يرتكز التمويل الإسلامي الحديث على مبادئ أساسية قوية، والتي تهدف إلى إنشاء معاملات أخلاقية مبنية على المشاركة العادلة للمخاطر بين الطرفين، وهي كما يلي:

1. العدالة والشفافية:

لا يمكن أن تستند المعاملات إلى شروط وأحكام غير واضحة. يجب الكشف عن جميع الشروط والأحكام المضمنة في المعاملات في العقد بوضوح.

2. تحريم الإستثمار في الشركات التي تتاجر في الممارسات المحظورة وفقًا للشريعة الإسلامية:

والتي من ضمنها بيع لحم الخنزير أو إنتاج الكحول والمخدرات والمواد الإباحية.

3. تحريم فرض أو دفع الفائدة (الربا):
والتي تعرف بأنها "فائض القيمة بدون مقابل"، فالإسلام يعتبر المعاملات القائمة على الربا غير عادلة لأنها

المبحث الأول: نبذة عن المصرف قيد الدراسة:

نبذة مختصرة عن مصرف الصحاري:تأسس مصرف الصحاري عام 1964 كمؤسسة مالية تابعة لمصرف Banco di Sicilia الإيطالي. في 22 ديسمبر 1970، صدرت في ليبيا قوانين لتأميم جميع المصارف الأجنبية، فأصبح المصرف مملوكًا بالكامل للدولة، ويتصدر مصرف ليبيا المركزي قائمة المساهمين بنسبة 82% من الأسهم، فيما توزعت البقية على مصالح ليبية متعددة.

في يوليو 2007، بدأت عملية خصخصة جزئية، ونفذت شراكة استراتيجية مع BNP الفرنسية، التي استحوذت على 19% من أسهم المصرف مع خيار زيادة الحصة إلى 51% خلال 3-5 سنوات.
هذه الشراكة هدفت إلى دعم خاص في مجالات المصارف التشغيلية وتعزيز القدرات التقنية وإدارة المخاطر وإعادة الهيكلة الإدارية، ولكن في عام 2011، وفي خضم الاضطرابات السياسية انسحبت BNP من
كما أشار ديوان المحاسبة الليبي أيضًا في تقريره السنوي لعام 2023 إلى مجموعة من الملاحظات المهمة على أداء المصرف، خاصة فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية وإدارة التسهيلات الائتمانية:

1. مشاكل تقنية في الصيرفة الإسلامية
- رغم ترقية المنظومة المصرفية، لم يتم تفعيل المنتجات الإسلامية المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية.
- هذا القصور أدى إلى ضعف تطبيق فعلي للصيرفة الإسلامية داخل المصرف.

2. غياب قاعدة بيانات دقيقة
- لا توجد منظومة ائتمانية متكاملة بالمصرف.
- غياب قاعدة بيانات واضحة للتسهيلات الممنوحة للشركات، مما يزيد من مخاطر الائتمان ويضعف من قدرة المصرف على متابعة الالتزامات المالية للعملاء.

3. الشركات المتعثرة
- وجود عدد من الشركات المتعثرة عن السداد حتى 31/12/2023، رغم تمديد فترة سدادها أكثر من مرة.
- استفادت هذه الشركات من أموال المصرف دون أي عوائد، مما سبب خسائر مباشرة للمصرف، ومن بين هذه الشركات:
  - شركة أصيل لصناعة حفاظات الأطفال.
  - شركة بيلا للصناعات الغذائية.
  - شركة ديوان الحبوب.
  - شركة الموسم للصناعات الغذائية.
  - شركة مجموعة المتحدة للمطاح.

المبحث الثاني: تحليل أسئلة الاستبيان واختبار الفرضيات

تمهيد: بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى التحليل المالي واتخاذ القرارات التمويلية الإسلامية، وكذلك التعريف نظرياً بكل منهم، سنقوم في هذا المبحث بإسقاط ما جاء في الجانب النظري تطبيقياً في مصرف الصحاري – الإدارة العامة،

وذلك عن طريق توزيع استبيان يتعلق بموضوع البحث على موظفي المصرف، والقيام بدراسة احصائية من أجل التعرف مدى استخدام التحليلات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف التجارية الإسلامية؛ وذلك بواسطة جمع البيانات ثم تبويبها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Science social for Package Statistical، حيث يُسهم هذا البرنامج في تفادي الأخطاء الحسابية وبالتالي يؤثر بشكلٍ كبير في استخدام وتحليل المعلومات بدقة.

مجتمع وعينة الدراسة:تمثل مجتمع الدراسة في العاملين في الأقسام المالية والائتمانية داخل مصرف الصحاري – الإدارة العامة، بالإضافة إلى بعض المحللين الماليين وموظفي إدارة المخاطر، الذين لديهم علاقة مباشرة بعمليات التحليل المالي واتخاذ قرارات منح التمويلات. حيث بلغ عددهم (35) موظفاً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل لتكون العينة متمثلةً في جميع الموظفين، وقد تم توزيع (35) استبانة على الموظفين العاملين المصرف، وبعد أسبوع من توزيع الاستبانة، تمكنوا الباحثات من الحصول على عدد (30) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، والجدول رقم (3) يوضح عملية التوزيع بشكلٍ من التفصيل.

جدول رقم (3): عدد الاستبيانات التي تم توزيعها والتي تم استلامها

القياس	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المفقودة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الغير صالحة للتحليل	الاستبيانات الصالحة للتحليل
العدد	35	3	32	2	30
النسبة	%100	%8.6	%91.4	%5.7	%85.7

يتضح من الجدول السابق أن عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل الإحصائي كانت (30) استبانة، وبمعدل (85.7%)، هذه النسبة العالية تعزز من موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم على مجتمع الدراسة، لا سيما وأنه تم استخدام أسلوب المسح الشامل نظراً لصغر حجم المجتمع.

3. تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

تضمنت الاستبانة عدد (3) من الأسئلة الشخصية والوظيفية التي تقيس البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة، وكانت على النحو التالي: الجنس، العمر، والتخصص.

أ – تصنيف المشاركين حسب الجنس:

يمثل الجدول رقم (4) تصنيف عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

جدول رقم (4): تصنيف المشاركين حسب الجنس

المتغير	مستوى التغير	التكرار	النسبة
الجنس	الذكور	20	%66.7
	الإناث	10	%33.3
	المجموع	30	%100

أظهر الجدول أن نسبة الذكور بلغت 66.7%، مقابل 33.3% للإناث، مما يشير إلى هيمنة الذكور على القوة العاملة في المصرف محل الدراسة. هذا التوزيع قد يعكس الثقافة المهنية السائدة في قطاع المصارف الإسلامية.

ب – تصنيف المشاركين حسب العمر.

يمثل الجدول رقم (5) تصنيف المشاركين حسب متغير العمر.

جدول رقم (5): تصنيف المشاركين حسب العمر

المتغير	مستوى التغير	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	6	%20
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	15	%50
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	7	%23.3
	من 50 سنة فأكثر	2	%6.7
	المجموع	30	%100

تشير البيانات إلى أن نصف العينة تقع في الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة، ما يعكس أن غالبية الموظفين هم من الفئة النشطة عملياً. بينما تمثل الفئة الأقل من 30 سنة نسبة 20%، وهي مؤشر على حداثة بعض التوظيفات.

د – تصنيف المشاركين حسب التخصص.

يمثل الجدول رقم (6) تصنيف المشاركين حسب التخصص.

جدول رقم (6): تصنيف المشاركين حسب التخصص

المتغير	مستوى التغير	التكرار	النسبة
التخصص	المحاسبة	12	%40
	إدارة الأعمال	10	%33.3
	المصارف والتمويل	6	%20
	الاقتصاد	2	%6.66
	المجموع	30	%100

يعكس الجدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة ما بين التخصصات، حيث يبين أن ما نسبته 40% (اي 12 مشاركاً) من عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة، يليهم ما نسبته 33.3% من عينة الدراسة وهم يمثلون 10 مشاركين من تخصص إدارة الأعمال. أخيراً، فإن تخصصي المصارف/التمويل، والاقتصاد هم موزعين على 20%، 6.66% على التوالي. ويبين الجدول بالعموم ان التخصصات موزعة بشكل نسبي على عينة الدراسة.

4. تحليل محور الاستبانة

قبل الولوج في تحليل عبارات الاستبانة، خضعت جميع فقرات استبانة الدراسة إلى اختبار الثبات الفا كرونباخ، وأظهرت النتائج أن الاستبانة يفوق ثباتها ما نسبته 60%، مما يعطي لها ثبات مقبول لاختبار فرضيات الدراسة. والجدول رقم (7) يستعرض النتيجة.

جدول رقم (7): اختبار الفا كرونباخ

البعد	عدد الفقرات	الفا كرونباخ
مدى استخدام التحليلات المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف التجارية الإسلامية	20	0.851

توضح النتائج أن ثبات الاستبيان بلغ 0.851، وهذا يعكس مستوى جيد من الثبات الداخلي لفقرات الاستبيان، ما يعطي موثوقية للاختبارات اللاحقة المتعلقة بفرضيات الدراسة.

ولغرض اختبار فرضيات الدراسة واستخلاص النتائج واقتراح التوصيات التي ستبنى عليها، أُخضعت المعلومات التي وفرتها الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة للتحليل الإحصائي الوصفي، وذلك باستخدام مقياس المتوسط الحسابي باعتباره مقياساً للوزن النسبي لعبارات الاستبانة، والانحراف المعياري باعتباره أداة لقياس تشتت الإجابات من عدمها، والجدول رقم (8) يوضح نتائج الإحصاءات الوصفية لفقرات الاستبانة

جدول رقم (8): نتائج الإحصاءات الوصفية لفقرات الاستبانة

ت	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	متوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	درجة الموافقة
		عدد	عدد	عدد	عدد	عدد			
1	التحليل المالي يساعد في اتخاذ قرارات تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.	14	14	1	1	0	4.366	0.718	مرتفعة جداً
		%46.7	%46.7	%3.3	%3.3	%0			
2	التحليل المالي يحدد صيغة التمويل الإسلامي الأكثر ملاءمة لطبيعة المشروع.	12	14	3	1	0	4.233	0.773	مرتفعة جداً
		%40	%46.7	%10	%3.3	%0			
3	استخدام التحليل المالي يقلل من المخاطر التمويلية قبل منح التمويل.	11	19	0	0	0	4.366	0.490	مرتفعة جداً
		%36.7	%63.3	%0	%0	%0			
4		15	15	0	0	0	4.500	0.508	مرتفعة جداً

	يتم استخدام أدوات التحليل المالي بفعالية في تقييم المخاطر المحتملة.	%50	%50	%0	%0	%0			
5	معايير الجدارة الائتمانية في المصرف تعتمد على نتائج التحليل المالي.	17	13	0	0	0	4.566	0.504	مرتفعة جداً
		%56.7	%43.3	%0	%0	%0			
6	نتائج التحليل المالي تؤثر بشكل مباشر على قرار الموافقة أو الرفض للتمويل.	8	18	3	1	0	4.100	0.711	مرتفعة
		%26.7	%60	%10	%3.3	%0			
7	التحليل المالي يساعد على تقييم قدرة العميل على السداد بدقة.	8	8	10	1	3	3.566	1.222	مرتفعة
		%26.7	%26.7	%33.3	%3.3	%10			
8	يتم الالتزام التام بالضوابط الشرعية عند تطبيق نتائج التحليل المالي.	10	10	9	1	0	3.966	0.889	مرتفعة
		%33.3	%33.3	%30	%3.3	%0			
.9	التحليل المالي يعزز كفاءة التمويل ويقلل من التعثر في السداد.	11	18	0	1	0	4.300	0.651	مرتفعة جداً
		%36.7	%60	%0	%3.3	%0			
.10	يتم تحديث وتطوير أدوات التحليل المالي لتلائم متطلبات التمويل الإسلامي.	11	16	3	0	0	4.266	0.639	مرتفعة جداً
		%36.7	%53.3	%10	%0	%0			
.11	يوجد تعاون فعال بين الإدارة المالية وهيئة الرقابة الشرعية.	8	18	3	1	0	4.100	0.711	مرتفعة
		%26.7	%60	%10	%3.3	%0			
.12	التحليل المالي يساعد على تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع قبل تمويلها.	13	16	1	0	0	4.400	0.563	مرتفعة جداً
		%43.3	%53.3	%3.3	%0	%0			
.13	يتم استخدام التحليل المالي لمتابعة المشاريع بعد التمويل لضمان النجاح.	16	12	2	0	0	4.466	0.628	مرتفعة جداً
		%53.3	%40	%6.7	%0	%0			
.14		14	16	0	0	0	4.466	0.507	مرتفعة جداً

	التحليل المالي يساهم في تحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة.	%46.7	%53.3	%0	%0	%0			
.15	يتم طلب قائمة التدفقات النقدية من العملاء أثناء إجراء التحليل المالي.	14	16	0	0	0	4.466	0.507	مرتفعة جداً
		%46.7	%53.3	%0	%0	%0			
.16	يتم تدريب الموظفين بشكل مستمر على أدوات التحليل المالي الحديثة.	14	15	0	1	0	4.400	0.674	مرتفعة جداً
		%46.7	%50	%0	%3.3	%0			
.17	التحليل المالي يساعد في كشف أي مخالفات أو مشاكل مالية محتملة مبكراً.	12	17	1	0	0	4.366	0.556	مرتفعة جداً
		%40	%56.7	%3.3	%0	%0			
.18	التحليل المالي يسهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية للمصرف.	11	16	2	1	0	4.233	0.727	مرتفعة جداً
		%36.7	%53.3	%6.7	%3.3	%0			
.19	يتم مقارنة نتائج التحليل المالي مع المؤشرات الاقتصادية العامة قبل التمويل.	11	16	3	0	0	4.266	0.639	مرتفعة جداً
		%36.7	%53.3	%10	%0	%0			
.20	التحليل المالي يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في قرارات التمويل.	13	16	1	0	0	4.400	0.563	مرتفعة جداً
		%43.3	%53.3	%3.3	%0	%0			
	المتوسط العام						4.289	0.670	مرتفعة جداً

يظهر المتوسط العام لجميع العبارات (4.289) درجة موافقة مرتفعة جداً، مع انحراف معياري منخفض نسبياً (0.670). هذا يشير إلى وجود إجماع كبير بين أفراد العينة على أهمية ودور التحليل المالي في صناعة القرار التمويلي بالمصارف الإسلامية، وأن إجاباتهم كانت متقاربة جداً ولم تتباعد كثيراً حول المتوسط، مما يعكس وعياً وفهماً رفيعاً لأهمية التحليل المالي.

وفيما يلي تحليل عبارات الاستبانة:

- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساعد في اتخاذ قرارات تمويلية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية" (4.366) بانحراف معياري (0.718) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن هناك إدراكاً قوياً بأن التحليل المالي

هو ركيزة أساسية لضمان أن العمليات التمويلية لا تخالف الأحكام الشرعية، من خلال تقييم طبيعة النشاط والغرض من التمويل.

- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يحدد صيغة التمويل الإسلامي الأكثر ملاءمة لطبيعة المشروع" (4.233) بانحراف معياري (0.773) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن العينة ترى أن التحليل المالي يساهم في "تخصيص" صيغ التمويل (كالمشاركة، المرابحة، الإجارة) بما يتناسب مع التدفقات النقدية ومصادر الدخل والمخاطر الخاصة بكل مشروع على حدة.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "استخدام التحليل المالي يقلل من المخاطر التمويلية قبل منح التمويل" (4.366) بانحراف معياري (0.490) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن هناك إيماناً راسخاً بأن التحليل المالي الدقيق هو خط الدفاع الأول لتجنب المخاطر وتحقيق السلامة التمويلية للمصرف، حيث سجل هذه العبارة أقل انحراف معياري مما يشير إلى إجماع شبه تام على أهميتها.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم استخدام أدوات التحليل المالي بفعالية في تقييم المخاطر المحتملة" (4.500) بانحراف معياري (0.508) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن أدوات التحليل المالي (مقاييس السيولة، الملاءة، الربحية، الكفاءة) تطبق بشكل فعال وكفء في تقييم المخاطر، ويعتبر هذا المتوسط الأعلى في الجدول تأكيداً على كفاءة هذه الأدوات.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "معايير الجدارة الائتمانية في المصرف تعتمد على نتائج التحليل المالي" (4.566) بانحراف معياري (0.504) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن نتائج التحليل المالي هي المحور الأساسي الذي تُبنى عليه معايير الجدارة الائتمانية، أي أن القرار يعتمد على بيانات موضوعية وليس على انطباعات.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "نتائج التحليل المالي تؤثر بشكل مباشر على قرار الموافقة أو الرفض للتمويل" (4.100) بانحراف معياري (0.711) باتجاه إيجابي (مرتفع)، وهذا يعني أن القرار النهائي بالموافقة على منح التمويل أو رفضه يتأثر بشكل مباشر وواضح بنتائج التقارير المالية، على الرغم من وجود بعض الاعتبارات الأخرى التي قد تدخل في عملية اتخاذ القرار.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساعد على تقييم قدرة العميل على السداد بدقة" (3.566) بانحراف معياري (1.222) باتجاه إيجابي (مرتفع)، وهذا يعني أن هناك قناعة بإيجابية دور التحليل المالي في تقييم قدرة السداد، لكن الانحراف المعياري المرتفع يشير إلى وجود تباين كبير في آراء المبحوثين، ربما بسبب صعوبة التنبؤ الدقيق بالمستقبل أو اختلاف طبيعة العملاء.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم الالتزام التام بالضوابط الشرعية عند تطبيق نتائج التحليل المالي" (3.966) بانحراف معياري (0.889) باتجاه إيجابي (مرتفع)، وهذا يعني أن هناك التزاماً جيداً بالضوابط الشرعية عند استخدام نتائج التحليل، لكنه ليس التزاماً كاملاً، مما قد يشير إلى وجود بعض التحديات العملية أو الحاجة إلى مزيد من التكامل بين الفنيين والمشرفين الشرعيين.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يعزز كفاءة التمويل ويقلل من التعثر في السداد" (4.300) بانحراف معياري (0.651) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن التحليل المالي لا يقتصر دوره على دراسة الجدوى الأولية فقط، بل هو أداة فعالة لتعزيز كفاءة التمويل ومنع التعثر في السداد لاحقاً من خلال التخطيط السليم.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم تحديث وتطوير أدوات التحليل المالي لتلائم متطلبات التمويل الإسلامي" (4.266) بانحراف معياري (0.639) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن المصرف يدرك الحاجة إلى تطوير أدواته التحليلية باستمرار لمواكبة التعقيدات المتزايدة في بيئة الأعمال ومتطلبات المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة.

- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يوجد تعاون فعال بين الإدارة المالية وهيئة الرقابة الشرعية" (4.100) بانحراف معياري (0.711) باتجاه إيجابي (مرتفع)، وهذا يعني أن هناك تعاوناً جيداً بين الجانب الفني (الإدارة المالية) والجانب الشرعي (هيئة الرقابة)، وهو أمر حيوي لضمان أن القرارات المالية السليمة تتماشى في نفس الوقت مع الضوابط الشرعية.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساعد على تحديد الجدوى الاقتصادية للمشاريع قبل تمويلها" (4.400) بانحراف معياري (0.563) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن التحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الجدوى الاقتصادية والربحية المتوقعة للمشروع، وبالتالي تحديد مدى جدوى تمويله من الأساس.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم استخدام التحليل المالي لمتابعة المشاريع بعد التمويل لضمان النجاح" (4.466) بانحراف معياري (0.628) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن دور التحليل المالي لا ينتهي بمنح التمويل، بل يمتد إلى مرحلة المتابعة والرقابة اللاحقة لمراقبة أداء المشروع وضمان سيره وفق الخطة الموضوعة وتدخل المصرف في الوقت المناسب إذا لزم الأمر.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساهم في تحقيق التوازن بين العائد المتوقع والمخاطر المحتملة" (4.466) بانحراف معياري (0.507) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن أحد الأهداف الأساسية للتحليل المالي هو تحقيق العائد المناسب للمصرف بما يتناسب مع مستوى المخاطرة التي يتم تحملها، وهو مبدأ أساسي في الاستثمار والتمويل.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم طلب قائمة التدفقات النقدية من العملاء أثناء إجراء التحليل المالي" (4.466) بانحراف معياري (0.507) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر من المستندات الأساسية والإلزامية في عملية التحليل، وذلك لأهميتها البالغة في تقييم القدرة على توليد السيولة النقدية للسداد.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم تدريب الموظفين بشكل مستمر على أدوات التحليل المالي الحديثة" (4.400) بانحراف معياري (0.674) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن المصرف يستثمر في تطوير مهارات موظفيه بشكل مستمر لضمان إلمامهم بأحدث أدوات وأساليب التحليل المالي، مما ينعكس إيجاباً على دقة وكفاءة القرارات.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساعد في كشف أي مخالفات أو مشاكل مالية محتملة مبكراً" (4.366) بانحراف معياري (0.556) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن التحليل المالي يعمل كنظام إنذار مبكر للكشف عن أي مؤشرات على وجود مشاكل مالية أو مخالفات محتملة في البيانات المالية المقدمة من العملاء.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يسهم في تحسين جودة القرارات الاستثمارية للمصرف" (4.233) بانحراف معياري (0.727) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن فوائد التحليل المالي لا تقتصر على قرارات التمويل فحسب، بل تمتد إلى تحسين جودة المحفظة الاستثمارية للمصرف بشكل عام، مما يزيد من ربحيتها ويقلل من مخاطرها.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "يتم مقارنة نتائج التحليل المالي مع المؤشرات الاقتصادية العامة قبل التمويل" (4.266) بانحراف معياري (0.639) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن عملية التحليل شاملة ولا تنظر إلى أداء المشروع بمعزل عن الوضع الاقتصادي، بل تربطه بالوضع الاقتصادي العام (معدلات التضخم، النمو، الخ..) لتكوين رؤية أكثر شمولاً ودقة.
- بلغ المتوسط الحسابي لعبارة "التحليل المالي يساهم في تعزيز الشفافية والمصداقية في قرارات التمويل" (4.400) بانحراف معياري (0.563) باتجاه إيجابي (مرتفع جداً)، وهذا يعني أن التحليل المالي يضفي طابعاً موضوعياً على عملية اتخاذ القرار، مما يعزز الشفافية ويبني مصداقية المصرف لدى العملاء وأصحاب المصلحة من خلال الاعتماد على بيانات ملموسة.

5. اختبار فرضيات الدراسة:

بالعودة إلى الجدول رقم (8) عند المتوسط الحسابي، نجد أنه قد بلغ 4.289 باتجاه مرتفع جداً، وحيث أن عبارات الاستبانة صُيغت بشكل إيجابي، والمتوسط تجاوز الوزن النسبي (3)، فهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على "تستخدم التحليلات المالية بشكل فعّال في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف التجارية الإسلامية"، ونرفض الفرضية الصفرية التي تنص على " لا تستخدم التحليلات المالية بشكل فعّال في اتخاذ قرارات التمويلية في المصارف التجارية الإسلامية".

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات:

1. نتائج الدراسة:

- هناك إجماع مرتفع جداً بين العينة على أهمية ودور التحليل المالي في صناعة القرار التمويلي بالمصرف الإسلامي محل الدراسة، حيث بلغ المتوسط العام لاستجاباتهم (4.289) على مقياس خماسي.
- تعتبر نتائج التحليل المالي حجر الأساس في تقييم الجدارة الائتمانية للمشاريع واتخاذ قرار منح التمويل، حيث سجلت العبارة المتعلقة بذلك أعلى متوسط حسابي (4.566).

2. توصيات الدراسة:

- تعزيز وتطوير أدوات التنبؤ المستخدمة في التحليل المالي لزيادة دقة تقييم قدرة العملاء على السداد على المدى الطويل.
- تعميق التكامل والتعاون بين الإدارة المالية وهيئة الرقابة الشرعية لضمان الالتزام التام بالضوابط الشرعية في جميع مراحل التحليل واتخاذ القرار.
- الاستمرار في الاستثمار في تدريب الموظفين وتأهيلهم على أحدث أدوات وتقنيات التحليل المالي التي تتناسب مع طبيعة المنتجات المالية الإسلامية.

المراجع:

ثانيًا: الكتب:

1. خليل الشمّاع، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الأولى، 1990.
2. رجب عجيزة، التحليل المالي، مكتبة نور، 2023.
3. زهراء سر الختم، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي، دار الشوف، 2007.
4. شهاب أحمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
5. عبد الرحمن العزاوي، المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي، 2011.
6. علي خلف الله عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
7. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار الإثراء للنشر، الطبعة الأولى، 2008.
8. قادري محمد الطاهر، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، 2014.
9. لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في اقتصاديات المغرب العربي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الأولى، 1995.
10. هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق، 2008.

ثالثًا: الرسائل العلمية المنشورة:

1. خالد محمد الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، رسالة ماستر، الجامعة الإسلامية – غزة، 2005.
2. عبد المؤمن مسعودي، التمويل الإسلامي من خلال بيع المرابحة بالآمر بالشراء، رسالة ماستر، معهد العلوم الإسلامية – الجزائر، 2019-2020.

رابعًا: المجلات العلمية:

1. خالد حسن عبد الصمد، العدد 1.
2. عبد الرحمن كبسور، نشوى عمر، أسامة حسين، 2019، العدد13.
3. عبد الكريم قندوز، العدد 28.
4. مدحت كاظم القريشي، 2012، العدد 32.
5. مصطفى صالح المطلوب، 2012، العدد 29.

خامسًا: مواقع الإنترنت:

1. https://www.investopedie.com
2. https://www.daftra.com

https://www.fundingsouq.com